

11 مراحل العمل للتحويل إلى الرقابة الذاتية . يقدم هذا الكتيب شرحاً مبسطاً لمفهوم وتاريخ الرقابة المالية في المملكة، يتبعه تعريفاً لمبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية؛ وأبرز الأسس والمرتكزات التي قامت عليها، ودورها في تطوير آليات الرقابة المالية لدى الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية، وهو ما يعمق الفهم بدوافع وأهداف الرقابة المالية وأهميتها، المصلحة من إدراك دوافع التغيير، هي السياسات والإجراءات والوسائل التي يتم من خلالها التحقق من سلامة العمليات ذات الأثر المالي على الميزانية، والقوائم المالية والحسابات الختامية الخاصة بالجهة، وبكفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى التزام الجهة بالأنظمة واللوائح والأدلة والتعليمات والقرارات ذات الصلة. رحلة تحول الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية تطورت مجالات الرقابة المالية في المملكة على مدى العقود والسنوات السابقة، وكان لوزارة المالية دوراً جوهرياً في تفعيل الرقابة على العمليات المالية من خلال المراقب المالي. وبالنظر إلى التاريخ نجد أن قيادة المملكة أولت هذا الموضوع اهتمامها منذ البداية؛ وكان من أبرز محطات هذه الرحلة: هـ. هـ. 1380 تحول الرقابة المالية وزارة المالية ممثلة بالوكالة المساعدة للرقابة المالية، من خلال أسلوب الرقابة المباشرة الذي يعنيه ممثل مالي للجهة؛ استناداً إلى النظام الممثل المالي الصادر عام 1380 هـ. الجهات الخاضعة للرقابة المالية من قبل وزارة المالية تقوم الجهات الخاضعة لرقابة وزارة المالية بتنفيذ إجراءاتها وعملياتها المالية وفقاً للأنظمة والتعليمات واللوائح، دوافع التحول لتطوير منظومة الرقابة المالية وما ترتب عليها من زيادة عدد العمليات المالية وتنوعها في الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية، ويمكن تلخيص أهم دوافع التحول لوزارة المالية في: تحسين ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية. تفعيل الإدارات المرتبطة بالرقابة لضمان سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها. تحول الرقابة المالية وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، وتحسين أداء الجهات الحكومية؛ أطلقت مبادرة وزارة المالية المتعلقة بـ«دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية»؛ وبهدف تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية، من خلال تطوير البيئة الرقابية في الجهات الحكومية؛ الرقابة الرقمية والتقنية، وانبثقت من المبادرة العديد من المشاريع لدعم القطاع الحكومي في رحلة التحول إلى المزيج الرقابي، وهي: مشروع دراسة الوضع الحالي، مشروع التطبيق التجريبي للرقابة الذاتية، مشروع بناء وتأسيس إدارة الرقابة المركزية، تطوير الإطار الرقابي في القطاع الحكومي. تحول الرقابة المالية الفوائد المرجوة من التحول الارتقاء بالأداء العام من خلال تحسين كفاءة وفعالية أطر الرقابة الداخلية. رفع كفاءة التخطيط المالي للجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية تعزيز جوانب الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام في بيئة العمل 10 دور وزارة المالية في التحول إلى المزيج الرقابي أما الوضع المستهدف بناء على مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، وستقوم الوزارة باختيار الأسلوب الرقابي الأنسب لكل جهة؛ أسلوب الرقابة المباشرة من خلال المراقب المالي. أسلوب رقابي تكون فيه الجهة مسؤولة عن الرقابة على عملياتها من خلال منسوبيها وفقاً للسياسات والأدوات والإجراءات الرقابية التي تعتمد عليها الوزارة. أسلوب رقابة التقارير أسلوب رقابي تقوم به وزارة المالية بطلب تقارير من الجهة ومن ثم تحليلها؛ للتأكد من كفاءة الرقابة المالية للجهة. أسلوب الرقابة الرقمية والتقنية 11 التأكيد من الالتزام بالمعايير والخطط الموضوعية. 12 54 وهي مرحلة تعتمد على متابعة المهام التي سيتم نقلها للتأكد من الالتزام بالضوابط المطلوبة. ورفع كفاءة الإنفاق، تحول الرقابة المالية تسعى وزارة المالية إلى ارتقاء واستدامة المنظومة الرقابية في المملكة، والعمل على بيئة رقابية متكاملة، تحكم الجهات الخاضعة لنظام الرقابة المالية. أ. الإدارات التابعة لوزارة المالية التي ستقوم بعملية التحول إدارة الرقابة المباشرة لتنفيذ إجراءات الرقابة المالية على الجهة الحكومية. إدارة الأحكام والاستشارات الرقابية هي الإدارة المعنية بقيادة عملية تحول الجهات الحكومية إلى الرقابة الذاتية من خلال: تطوير وتحديث الأطر والمعايير الرقابية دعم تمكين الجهات الحكومية متابعة التزام الجهات بالمعايير 14 ب. الإدارات المستهدفة بالتحول لدى الجهات المعنية تحول الرقابة المالية الدعم الذي ستوفره الوزارة للتحول ولضمان نجاح المبادرة؛ فقد أطلقت مشروع إدارة التغيير والتطوير والتدريب لتطبيق عملية التحول بشكل يتماشى مع مراحل عمل المبادرة، متضمناً أنشطة التوعية والتواصل وبناء القدرات في الجهات، تعزيز الدعم من رعاة التغيير في الجهات. ولتحقيق الانتقال البسيط إلى المزيج الرقابي، منصة تدريبية رقمية وتنمية قدراتهم في المجالات المعرفية المتعلقة بالرقابة المالية. تحول الرقابة المالية مسؤوليات الجهات المعنية لدعم عملية التحول وستكون كل جهة مسؤولة عن الآتي: التعاون مع وزارة المالية لمعالجة أي خلل

في تصميم وتطبيق الضوابط الرقابية، وعناصر الرقابة الداخلية. توعية منتسبيها بمتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية. ودعم عمليات التدريب وبناء المهارات والقدرات في مجالات وأنظمة الرقابة الداخلية. صحة جميع العمليات المالية التي تصدر عنها، وسامتها النظامية، بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الرقابية. دور الموظف في نجاح عملية التحول للموظف أثر كبير في نجاح عملية التحول من الرقابة المالية بوضعها الحالي إلى المزيج الرقابي، الالتزام بالسياسات والتوجيهات من دليل أخاقيات المهنة. الخاتمة وبعد، في سياق مساعي وزارة المالية إلى تحسين البيئة الرقابية في المملكة، ووضع نظام شامل لأحكام الرقابة، يأخذ في الاعتبار متطلبات التطور الذي شهدته أنظمة الرقابة، ويحقق فاعلية في الأداء، مع إيلاء الشفافية والحوكمة العناية اللازمة؛ لما في ذلك من أهمية كبيرة في المحافظة على المال العام. ولتطبيق النموذج الحديث للرقابة المالية، ارتكزت الوزارة في مبادراتها إلى الاستفادة من تجارب التحول الرقابي في عدد من الدول حول العالم، وعملت على تطوير أساليب رقابية جديدة تواكب التطور التقني الذي تشهده المملكة، وقد قدم هذا الدليل تعريفاً بواقع الرقابة المالية المعمول بها في المملكة، وشرحاً لرحلة تحول النظام الرقابي، من خال مبادرة وزارة المالية في عملية دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، بما يضمن سهولة فهم منهجية عمل المرحلة المقبلة لكافة أصحاب المصلحة والمعنيين بعملية التحول. كما لخص الدليل الأدوار المطلوبة من الجهات المعنية بالتحول، ودور وزارة المالية في دعم هذه الجهات لتطبيق عملية التحول في النظام الرقابي، من خال تطبيق منهجيات مدروسة ومعمول بها عالمياً في مجال إدارة التغيير، بدءاً من الأنشطة التوعوية التي تعمل عليها الوزارة لرفع الوعي وبناء قدرات المعنيين لفهم آليات عمل المرحلة المقبلة والعمل على تحقيقها،